﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا ٤١﴾ [فاطر: 41]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

الانتقالُ مِن سَرابِ الوجود إلى كمالِ الإيجاد

لمّا ذكَرتِ الآيةُ السّابقة ما يُبيِّنُ فسادَ أمرِ الأصنام؛ على جهةِ الاستدلالِ والإقناعِ بذكرِ بعضِ أحوالِها، ناسبَ أنْ يذكِّر بقدرةِ اللّه وعَظَمتِه؛ لتتأكَّدَ حقارةُ الأصنام وعجزُها؛ معَ تهديدِ القومِ المُشركينَ لإقدامِهم على افتراءِ ألوهيَّة أصنامِهم؛ معَ بيانِ امتنانِهم عليهم بنِعمةِ عدمِ المُعاجلة بالهلاكِ في مُقابلةِ غَضَبِه عليهم في الآيةِ السّابقة[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يُمۡسِكُ﴾: أَصْلُ (مسك) يَدُلُّ عَلَى حَبْسِ الشَّيْءِ أَوْ تَحَبُّسِه، وضِدُّهُ: الإطْلاقُ والإرْسالُ، والإمْساكُ: البُخْلُ[2] والقَبْضُ، يُقالُ: أَمْسَكْتُ الشَّيْءَ بيَدي إمْساكًا، أيْ: قَبَضْتُهُ، ومِن مَعانيه كذلك: الكَفُّ والامتناعُ، يُقالُ: أَمْسَكَ عنِ الطَّعامِ، أيْ: كَفَّ عنه وامتنعَ[3]، والمقصودُ به في الآية: القَبضُ على الشَّيءِ بحيثُ لا يَنفلِتُ ولا يتفرَّقُ، وهو هنا مجازٌ عنِ الحِفظ والحَبْسِ والمَنع، أي: إنَّ اللّه يحفظُ السَّماواتِ والأرضَ مِن أنْ تضطربَ مِن أماكِنِها[4].

2) ﴿تَزُولَاۚ﴾: أصلُ (زول) يدلُّ على التَّحَوُّلِ والانتقالِ، يُقالُ: زالَ مِن بَلَدٍ إلى بَلَدٍ، أي: انْتَقَلَ وتَحَوَّلَ، ويُطْلَقُ بِمعنى ذَهابِ الشَّيْءِ،

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/ 442، والبقاعي، نظم الدرر: 6/ 234.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ: (مسك).
(3) ابن سيده، المحكم، والجوهري، الصحاح، وابن منظور، لسان العرب، والفيومي، المصباح المنير: (مسك).
(4) الواحدي، التفسير البسيط: 18/ 436، والمراغي، تفسير المراغي: 22/ 137.

والزَّوالُ كذلك: التَّنْحيَةُ والإبْعادُ، يُقال: أَزَلْتُ الشَّيْءَ إزالَةً: إذا نَحَّيْتُهُ وأَبْعَدْتُهُ، ويأتي بمعنى الاسْتِحالَةِ والاضْمِحْلالِ وزَوالِ المُلْكِ، والجَمْعُ: أَزْوالٌ[1]، والمراد بالزَّوال في الآية: نفيُ العَدَمِ والتَّحَوُّلِ عن السَّمواتِ والأرض، أي: إنَّ اللّهَ يُمسِكُهُما مِنْ أن يُعْدَما، ويُمسِكُهُما مِنْ أن يتحوَّلَ نظامُ حركتِهما، وشاهدُهُ قولُه تعالى: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾ [يس: 40][2].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

قدرةُ الله كاملةٌ تامّةٌ لا يُشاركُهُ فيها أحـدٌ مِن خلقِه

تُبيِّن الآيةُ الكريمة جانبًا مِن عظيم قدرته، وتمام رحمته، وسَعةِ حِلْمِه ومغفرتِه سبحانَه، فإنَّ اللّهَ تعالى يُمسِكُ السَّماواتِ والأرضَ؛ لِئلّا تَزولا، ولَئِنْ زالتِ السَّماواتُ والأرضُ ما أمسَكَهما أحدٌ مِنَ الخَلقِ، إنَّ اللّهَ كانَ حليمًا لا يُعاجِلُكم بالعُقوبةِ، غَفورًا يَتجاوَزُ عن مُؤاخَذتِكم بالذُّنوبِ[3]، واللّهُ سبحانه مُريدٌ استِمرارَ انتِظامِ حَرَكةِ الكواكِبِ والأرضِ على هذا النِّظامِ المُشاهَدِ المُسمَّى بالنِّظامِ الشَّمسيِّ، وكذلك نظامُ الكواكِبِ الأُخرى الخارجةِ عنه إلى فَلَكِ الثَّوابتِ، أي: إذا أراد اللّهُ انقِراضَ تلك العوالِمِ أوْ بَعضِها قَيَّضَ فيها طوارئَ الخلَلِ والفَسادِ، والخَرْقِ بعدَ الالتِئامِ؛ فتفكَّكَتْ وانتَشَرتْ إلى ما لا يَعلَمُ مَصيرَه إلّا اللّهُ تعالى، وحينَئذٍ لا يَستطيعُ غَيرُه مُدافعةَ ذلك ولا إرجاعَها إلى نظامِها السّابقِ؛ فرُبَّما اضمحَلَّت أوِ اضمَحَلَّ بَعضُها، ورُبَّما أخَذتْ مَسالِكَ جديدةً مِنَ البقاءِ، وفي هذا إيقاظٌ للبَصائرِ؛ لِتَعلَمَ ذلك عِلْمًا إجماليًّا، وتتدبَّرَ في اتِّساقِ هذا النِّظامِ البَديعِ[4].

(1) الخليل، العين، والأزهري، تهذيب اللغة، وابن فارس، مقاييس اللغة، وابن منظور، لسان العرب: (زول).

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 328.

(3) ابن جرير، جامع البيان: 19/ 390، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 6/ 557، والبقاعي، نظم الدرر: 16/ 71، والسَّعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص: 691.

(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 328.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

بلاغةُ الفصلِ وعلَّتُه:

معرفةُ حقيقةِ الأصنامِ بالوقوفِ على معاني الجمالِ والجلالِ والكَمال

جاء قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ﴾ مفصولًا؛ فيصحُّ أنْ يكونَ استئنافًا ابتدائيًّا؛ لبيانِ شأنِ اللهِ تعالى المُقابِلِ لأمْرِ الأصنامِ، أوْ أنْ يكونَ استئنافًا بيانيًّا؛ على أنَّ الحديثَ عنِ الأصنامِ وانتفاءِ الألوهيَّةِ عنها بالدّليلِ العقليِّ والدّليلِ النَّقْليِّ؛ معَ بيانِ حقيقةِ حالِ المشركينَ معَها، مِن شأنِه أنْ يُحرِّكَ للحديثِ عنِ الألوهيَّةِ الحقَّةِ، التي لا تكونُ إلّا للهِ ﷻ، فكأنَّ سائلًا سألَ عن ذلك؛ فأُجيبَ بهذه الآيةِ، ونلحظُ أنَّ مضمونَ هذهِ الآيةِ يُحقِّقُ مضمونَ ما قبلَها ويُؤكِّدُه على جهةِ التَّلازُمِ؛ لأنَّها في إثباتِ عظَمَةِ اللهِ وقدرتِه؛ والآيةُ السّابقةُ في إثباتِ حقارةِ الأصنامِ وضَعْفِها، والشيءُ يَبينُ ويتَّضِحُ بقوَّةٍ بِضِدِّه؛ فبينَ الآيتَيْنِ كمالُ اتِّصالٍ؛ فلهذا غابتِ الواوُ.

دواعي التّوكيدِ وأغراضُه:

عندَ الإنكارِ الفِعْليّ يقعُ التَّوكيدُ القاطعُ

قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ﴾ جملةٌ اسميَّةُ الصَّدرِ، مُصدَّرةٌ بأداةِ التّوكيدِ: ﴿إِنَّ﴾؛ وداعي التّوكيدِ إنكارُ المشركينَ المعنَى؛ فإنَّ "مِنَ النّاسِ المُكذِّبَ به؛ وهم المُعطِّلةُ، ومنهم مَن عمَلُه - ؛ وإنْ كانَ مُقِرًّا - عملُ المُكذِّبِ؛ وهو مَن يُنكرُ شيئًا مِن قُدرتِه؛ كالبَعْثِ"[1]، ومِن دَواعيهِ أيضًا: تحقيقُ المعنى؛ وأنّه لا تسامُحَ فيه، ولا مبالغةَ[2]، واللَّفْتُ إلى عظمةِ المعنى وكونِه غريبًا عجيبًا؛ بالنَّظَرِ إلى حالِ الأصنامِ التي يَدّعوها المُشْرِكونَ مِن دونِ اللهِ.

نكتةُ استعمالِ لفظِ الجَلالة:

اسمُ الجلالةِ حُضورُ الهَيْبةِ ورُسوخُ الجَلال

لمّا كانَ سياقُ الآيةِ إثباتَ ألوهيَّتِه ﷻ وكمالِ قدرتِه الدّالّةِ على كمالِ عظمتِه؛ بعدَ إثباتِ عدمِ ألوهيَّةِ الأصنامِ؛ كانَ أوفقَ بالسّياقِ

(1) البقاعي، نظم الدرر: 6/ 234.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 327.

ذكرُ اسمِ الجلالة في قوله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ﴾، الجامعِ لمَعاني الأسماء والصّفات؛ لأنَّ أسماءَه تعالى وصفاتِه كمالاتُه، وكمالاتُه لا تتناهَى، والمعنى: إنَّ الله "الذي له جميعُ صفاتِ الكمالِ"[1]، هو الذي يُمسكُ السّماوات والأرضَ أنْ تزولا، فكانَ ذكرُ العلَم دليلًا على الحُكم؛ إذِ الإمساكُ هينٌ لأنَّه الله.

غرضُ تقديمِ المسنَدِ إليه على المسنَدِ الفعليّ:

التّعريفُ باللهِ تعالى وحَسْمُ قضيّةِ الألوهيّة الحقَّة

جاءَ المسندُ إليه وهو لفظُ الجلالة في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ مُتصدِّرًا خبرَه الفعليّ كما هو مُقتضى أداةِ التّوكيد؛ لإفادة تقوّي الحُكمِ النّاتجِ عنِ الإسناد المذكور في النَّفْسِ؛ بطريقِ تَكرارِ ذكرِ اسم الجلالة؛ مرّةً بلفظِهِ الظّاهر، وأخرى بضميرِه الفاعلِ، وبطريقٍ تهيِّئُ المُتلقّيَ لمعرفة الخبر مِن بعد سَماع ذكرِ المسنَدِ إليه؛ حتَّى إذا جاءه الخبرُ تمكَّنَ في قلبه ونفسِه؛ فكان مَدْعاةً إلى التّفكيرِ فيه ومُراجعتِه، وفيه دلالةٌ على التّخصيص؛ أي: قصرِ المسنَد بتوابعِه على المسنَدِ إليه؛ قصرَ صفةٍ على موصوفٍ، قصرًا إضافيًّا إفراديًّا؛ أي: إنَّ هذا الإمساكَ المُسْنَدَ إلى اللهِ لا يكون إلّا له ﷻ؛ فلا يَتَجاوزُه إلى الأصنامِ التي يَعْبُدُها المشركون مِن دونِ اللهِ – خصوصًا، وفائدةُ ذلك مراعاةُ خصوصيَّة سياقِ السِّباقِ في الظّاهر، أوْ قصرًا حقيقيًّا تحقيقيًّا، أي: إنَّ ذلك الإمساكَ لا يتجاوزُ المسندَ إليه ﴿ٱللَّهَ﴾ إلى شيءٍ مُطلقًا، وفائدةُ ذلك: التّعريفُ باللهِ للمشركينَ خصوصًا وغيرِهم عمومًا، ونفوسُهم تفتقرُ إلى العلْمِ بهذا المعنى مؤكَّدًا مَحسومًا؛ فلهذا دُلَّ عليه بطريقِ القصرِ، وفي التّقديمِ فائدةٌ ثالثةٌ؛ وهي إفهامُهم أنَّ مِن أجلِّ أغراضِ الآيةِ تعريفَهُم باللهِ، وأنَّ ما بعدَ اسمِ الجلالةِ مِن شأنِه أنْ يُعرِّفَهُم به.

(1) البقاعي، نظم الدرر: 6/ 234.

بلاغةُ الاستعارة:

تصويرُ الكونِ بالشَّيءِ المَمسوكِ لتقريبِهِ للأذهانِ

استعملَ النَّظمُ الكريم مفردةَ (الإمساكِ) في قوله تعالى: ﴿يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ﴾، والإمْساكُ: هوَ القبْضُ باليدِ على الشَّيْءِ؛ بحيثُ لا ينفلتُ، ولا يتفرَّقُ، وهذا مُحالٌ عليهِ ﷻ؛ فكان حقُّ فَهْمِ الكلام أنْ يُؤوَّلَ؛ فقد مُثِّلَ حالُ نظامِ السَّماواتِ والأرضِ بحالِ استقرارِ الشَّيءِ الذي يُمْسِكُه المُمْسِكُ بيدِه[1]؛ على سبيلِ الاستعارةِ التّمثيلية التي حُذِفَ فيها المشبَّهُ به، ووُجِد في الكلام شيءٌ يرمُزُ إليه؛ وهو: ﴿يُمْسِكُ﴾ المُنْصَبُّ على المشبَّه، ويجوزُ أنْ تكونَ الاستعارةُ تصريحيَّةً تبعيَّةً في الفعلِ؛ قال ابن عاشور: "وعُبِّر عن ذلك الحفظ بالإمساك على طريقة التّمثيلِ"[2]، والحِفْظُ مِنَ اللهِ للسَّماواتِ والأرضِ شيءٌ معنويٌّ، والإمساكُ المستعارُ شيءٌ حسّيٌّ؛ فمِن فوائدِ الاستعارة تقريبُ المعنى المعقولِ إلى المُتلقّينَ بتمثيلِه بالمحسوسِ؛ وهذا اعتناءٌ بالمعنى ومُتلقّيهِ جميعًا.

نكتةُ التَّعبيرِ بالمضارعِ:

قد يَدِقُّ وجهُ نظمِ المعنى فعلًا مضارعًا ويلْطُفُ

جاء التَّعبيرُ بصيغةِ المضارع لفعل (الإمساكِ) في قولِه تعالى: ﴿يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ﴾؛ ليدلَّ الإمساكُ على الدَّوامِ التجدُّديِّ، وكذلك الحِفْظُ؛ لأنَّ صفاتِ الأفعالِ للمَولى تعالى حادثةٌ مُتجدّدةٌ، وجاءَ التّعبيرُ بالمضارعِ أيضًا نظرًا إلى المُتلقّي ومُراعاةً لحالِه؛ فكلَّما نظَر إلى: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ في أوقاتٍ متفاوتةٍ مُتجدِّدةٍ، وبعدَ أنْ تعاوَرَ عليها اللّيلُ والنّهارُ والشّمسُ والقمرُ وجدَها كما هيَ؛ باقٍ نظامُها، بقدرتِه تعالى محفوظٌ، لا يكادُ يَعْتريهِ نوعُ خَلَلٍ، وكذلك يُقال في: (الأرض)؛ ففي المضارعِ دعوةٌ للمُتلقّينَ المشركينَ خصوصًا وغيرِهم عمومًا إلى النَّظرِ والتَّأمُّلِ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 237.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 237.

في نظامِ السَّماواتِ والأرضِ؛ ليظهرَ لهم المطلوبُ مِن كونه تعالى هو الإلهَ الحقَّ الواحدَ الأحدَ.

تعريفُ لفظِ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾:

تعريفُ لفظ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ للعَهد الذِّهْنيِّ؛ فالمُشركونَ على علْمٍ بأنَّ فوقَ سماءِ الدّنيا ستَّةَ سَماواتٍ؛ قال سبحانه: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ٦١﴾ [العنكبوت: 61]، ويجوزُ أنْ تكونَ للعَهْد الذِّكريِّ؛ لأنّها ذُكِرتْ في الآيةِ السّابقة: ﴿أَمۡ لَهُمۡ شِرۡكٞ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، ويجوزُ أنْ يرادَ بها الجنسُ فتفيدُ استغراقَ كلِّ السَّموات التي ينظرُ إليها المتلقّي من أجرامٍ وكواكبَ وعوالمَ علويَّةٍ؛ إذ كلُّ ما علاكَ فقد سَماكَ.

العوالمُ كلُّها محفوظةٌ بعنايةِ الله وعلمِه

نكتةُ جَمْعِ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾:

عُبِّر بلفظ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ في قوله: ﴿يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ جَمْعًا دون الإفراد؛ لأنَّ حفظَها كلِّها أدَلُّ على قدرته تعالى وإحاطته وعلمِه بالأشياء في سياقِ التّعريف بأنَّه وحْدَه الإلهُ الحقُّ، وفيه استحضارٌ للاستفهام في الآية السّابقة في قوله تعالى: ﴿أَمۡ لَهُمۡ شِرۡكٞ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾؛ بحيثُ يوقِعُ في نفس المُتلقّي أنَّ القادرَ على حفظِ نظامِ السَّماواتِ هو المالِكُ لها؛ أفتقدرُ آلهتُكُم على أنْ تُمسكَ السَّماواتِ أنْ تزولا؟! وهذا الاستحضارُ يكون أقوى في حَمْلِ التّعريف في لفظ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ على الجنس والاستغراق، وفي هذا الاستغراقِ الشُّموليِّ نفيٌ لأنْ يكونَ لآلهتهم المزعومةِ نصيبٌ في تدبيرِ شيءٍ منها وحفظِها.

عظَمةُ الإلهِ الحقِّ تُحيطُ بما لا تُحيطُ به العقول

نكتةُ تقديمِ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ على ﴿وَٱلۡأَرۡضَ﴾:

قُدِّم ذكرُ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ على ذكرِ ﴿وَٱلۡأَرۡضَ﴾ في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾؛ للمُغايَرةِ بينَ الحديثِ عنِ الألوهيَّة الحقَّة الثّابتةِ للّهِ تعالى، والحديثِ عنِ الألوهيَّةِ الباطلةِ التي يدّعيها

الأظهرُ في الاستدلالِ يُقدَّمُ ذكرُه في سياقِ الامتنانِ

المشركونَ لشركائهم في الآيةِ السّابقة: ﴿مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ لَهُمۡ شِرۡكٌ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾؛ فبينهما كمالُ نفيِ التّسوية؛ فشأنُه تعالى مُغايِرٌ تمامَ المغايرةِ لحالِ تلك الأصنامِ وغيرِها، ولأنَّ حفظَه تعالى للسَّماوات أظهرُ للنّاسِ مِن حِفْظِه للأرض التي يَمشونَ عليها؛ ومِن شأنِ الأظهرِ في الاستدلالِ أنْ يُقدَّمَ.

تعريفُ لفظِ ﴿وَٱلۡأَرۡضَ﴾:

تعريفُ لفظ ﴿وَٱلۡأَرۡضَ﴾ في قوله: ﴿يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ للعهد الذِّهْنيِّ؛ أي: الأرضَ التي خُلِقوا منها، ويعيشونَ عليها، ويجوزُ أنْ تكونَ للعهدِ الذِّكْريِّ؛ لذكْرِها قبلُ في قوله تعالى: ﴿مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾، ويحتملُ أنْ تكون للجنسِ؛ فيدلُّ على الاستغراقِ والشُّمول؛ إذ كلُّ العوالمِ التي تكون أعلى مِن شيءٍ فهي سماءٌ، وأسفلَ مِن فوقها تكونَ أرضًا لها، فيكونُ المرادُ بـ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ جميعَ العوالمِ العلويَّة والسُّفليّة؛ إذِ العالمُ كلُّه خاضعٌ لقُدرتِه محفوظٌ بعنايتِهِ منَ الفسادِ والإضمحلالِ والزَّوال.

كـلُّ الـعـوالـمِ العلويّةِ وغيرِها محفوظةٌ بعلمِ اللهِ وقُدرته

نكتةُ إفرادِ ﴿وَٱلۡأَرۡضَ﴾:

أُفرِد ذكرُ ﴿وَٱلۡأَرۡضَ﴾ في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ ولم تُجمَع كـ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾؛ لأنَّها الظّاهرةُ للنّاسِ؛ فيكونُ الاستدلالُ بحفظِ اللهِ إيّاها سالمًا مِن اعتراضاتِ الضُّعفاءِ والمُجادِلينَ، وفي الإفرادِ استحضارٌ للاستفهام في الآية السّابقة في قوله تعالى: ﴿مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾؛ ليُبْنَى على هذا تمكينُ الفرقِ بينَ القادرِ سبحانه وبين ما يُدَّعَى له الإلهيَّةُ بالباطلِ؛ وذلك حيث يقَع في النّفْس أنَّ القادرَ على حفْظِ الأرضِ هو الذي مِن شأنه أنْ يكونَ له خَلْقٌ منها، أفيكونُ مِن آلهتكم التي تدعونها مِن دون اللهِ قدرةٌ على ذلك الحفظ؟! ويقوَى وقوعُ هذا المعنى في النَّفْسِ؛ إذا كانت (أل) في لفظِ ﴿وَٱلۡأَرۡضَ﴾ للعهد الذِّكْريِّ، أوْ كانَ تلقّيها للسّياقِ حيًّا على

سُـبـحـانَ مَـن يلطفُ بخلْقِهِ ويَعبدونَ معَه غيرَه

كلِّ حالٍ، ولا يبعدُ أنْ يكونَ المراد (الأرضين)، إلّا إنَّه أفردَها؛ لأنَّها التي يعيشونَ عليها ويَرونَها أمامَهم.

بلاغةُ استعمالِ مفردةِ (الزَّوالِ):

تنـوُّعُ المعـاني في سياقٍ واحدٍ فـضـاءٌ رحـبٌ لمَن رعـى ذهنَه بحُسن النَّظر

آثر النَّظم الكريمُ استعمالَ لفظِ (الزَّوالِ) في قوله تعالى: ﴿يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ﴾، وقولِه: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ﴾؛ ويُطلَقُ الزَّوالُ على العَدَم، وعلى التَّحوُّلِ مِن مكانٍ إلى مكانٍ، ومنه زوالُ الشَّمْسِ عن كبِد السّماء، وقدِ اخْتيرَ هذا الفعلُ دونَ غيرِه؛ لأنَّ المقصودَ معناهُ المُشترَكُ؛ فإنَّ اللّه يُمسكُهما مِن أنْ يُعدَما، ويُمسكُهما مِن أنْ يتحوَّلَ نظامُ حركتِهما إلى الفساد والاختلال؛ كما قال تعالى: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾ [يس: 40]، فاللّهُ مُريدٌ استمرارَ انتظامِ حركةِ الكواكبِ والأرضِ على هذا النّظامِ المُشاهَدِ، أي: إذا أراد اللّهُ انقراضَ تلك العوالمِ أو بعضِها قيَّضَ فيها طوارئَ الخللِ والفسادِ والخَرْقِ بعدَ الالتئامِ والفَتْقِ بعدَ الرَّتْقِ؛ فتفكَّكَتْ وانتشَرتْ إلى ما لا يَعْلَمُ مصيرَه إلّا اللّهُ تعالى، وحينئذٍ لا يستطيعُ غيرُه مدافعةَ ذلك، ولا إرجاعَها إلى نظامِها السّابق؛ فرُبّما اضمحلَّت، أو اضمحلَّ بعضُها، وربّما أخذَتْ مسالكَ جديدةً مِنَ البَقاء؛ ففي التّعبيرِ بالزَّوال إيقاظٌ للبصائر؛ لتَعلمَ ذلك علمًا إجماليًّا، وتتدبَّرَ في اتِّساقِ هذا النِّظامِ البديعِ[1]، وفيه ضَرْبٌ مِنَ الإيجازِ لا يَخْفَى، وفي التّركيبِ كنايةٌ عنِ الحفظِ والعِنايةِ المُستمرَّة لنظامِ العالم، وذكرَ الإمساكَ له منَ الزّوال وأرادَ به لازمَه وهو البقاءُ والحفظُ إلى أجلٍ مسمّى.

علّةُ التّعبيرِ بالمصدرِ المُؤوَّلِ:

في رعـايـةِ الله للأكـوانِ امتنانٌ صـريـحٌ وتـهـديـدٌ ضمنيٌّ

قولُه تعالى: ﴿أَن تَزُولَاۚ﴾: مصدرٌ مؤوَّلٌ بالزَّوالِ، أي زوالهما، وإنَّما أوثِر المصدرُ المؤوَّلُ؛ لاشتمالِه على المضارعِ الذي يُراعي حالَ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 328.

المُتلقّي؛ كما روعي في نَظْمِ الإمساكِ فعلًا مضارعًا؛ ففي مجيءِ فعل الزّوال مضارعًا تحقيقٌ وتقريرٌ لمعنى الإمساكِ مِن جهةٍ، وربطٌ بينَ آخرِ الجملة وصدرِها مِن جهةٍ أخرى، فهو امتنانٌ لدوام الإمساك، مع ما فيه منَ التَّهديدِ الضّمنيِّ؛ لأنَّ احتماليَّة الزّوال قائمةٌ بل هي الأصلُ، ولولا الإمساك الإلهيّ لزالتا، والأصلُ أنْ يتعدَّى الفعلُ إلى (الزَّوال) بـ(مِن)، لكنْ حُذفَ حرفُ الجرِّ توسُّعًا، والتّقدير: (أنَّه تعالى يمنعُها منَ السُّقوط)، وإنَّما آثر (الزّوال) على (السُّقوط)؛ لأنَّه وقوعٌ على الأرض مع تحطُّمٍ أوْ عدمِه، وأمّا (الزّوال) فهو الاختفاء والاضمحلالُ إلى العدمِ والتّلاشي، وهذا الَّذي يحدثُ بالفعل للكواكب والنّجوم.

بلاغةُ الواوِ وأثرُها:

تنبيهُ العبادِ على أسبابِ المهالكِ مِهمازُ البحث عن أسبابِ النَّجاة

(الواوُ) في قولِه تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ﴾ عاطفةٌ لمجموعِ الشَّرط والجوابِ على جملة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ﴾ أي ولو قُدِّر زوالُهما ما أمسكَهما أحدٌ مِن بعدِ إمساكِه تعالى، أوْ مِن بعدِ الزّوال، فهذه الجملةُ تُقرِّرُ ما قبلَها وتُتَمِّمُ معناهُ؛ لأنَّ مضمونَ الجملةِ الأولى أنَّ اللّه يمنعُهُما منَ الزَّوال، ومضمونَ الجملةِ الثّانية أنَّه على تقديرِ الزّوال لا يمنعُهما منَ الاضمحلال إلّا هو؛ فجيءَ بـ(الواو) لعطفِها حالةً يترقَّى فيها الاستدلالُ على التّفرُّد بمُلك السَّماوات والأرض والتّأثيرِ فيهما.

وبيَّن ابنُ عاشورٍ أنَّ في مجيءِ هذه الجملة بعدَ الَّتي قبلها إشارةً إلى أنَّ مصيرَ المُمْكِنات إلى الزّوال والتّحوّل؛ ولو بعدَ أزدهارٍ؛ فالزَّوالُ المفروضُ أيضًا مرادٌ به اختلالُ نظامِهما الذي يؤدّي إلى تطاحُنِهما[1]، وهي إشارةٌ إلى قيامِ السّاعة، وقد سبقَ التّنبيه على ذلك في النُّكتةِ السّابقة.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 327 - 328.

علّةُ التّأكيد بالقَسَم:

لا سبيلَ للإنكار إلّا باعتقادِ الأوهام وسيّءِ القرار

(اللّامُ) في قولِه تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ﴾ موطّئةٌ للقَسَم، والشّرطُ وجوابُه مُقْسَمٌ عليهِ، أي: إنَّ تعليقَ الجوابِ بالشّرط ووقوعَه عندَه مُحقَّقٌ[1]، وإذا كانت جملةُ القَسَم يلزمُ منها معنى ما قبلها، وهي تلزمُ هذا المعنى فإنَّ داعيَ التّأكيدِ بالقَسَم هنا هو داعيهِ بـ(إنَّ) هناكَ.

دلالةُ (إنْ) وغرضُها:

افتراضُ الزّوال للتّنبيهِ على ما سيكون حقًّا واقعًا

(إنْ) في قوله: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ﴾ أداةُ الشّرطِ؛ للدّلالةِ على الفَرْضِ والتّقديرِ؛ معَ التّنبيهِ على دوامِ امتنانِه وإنعامِه على عبادِه بإمساكِ السّماواتِ والأرضِ، وعدمِ زوالِهما، وأنَّ زوالَهما حقيقٌ ألّا يكونَ ثبوتُه إلّا على مُجرَّدِ الفَرْضِ، وذلك لأنَّ الزّوالَ افتراضٌ لتحقيقِ الامتنان، وأمّا الزّوال الكونيُّ المضروبُ في كتابِ اللّه تعالى، فذلك قطعًا لا يُراد نصًّا هنا، بل إشارةً وتلميحًا، وإنَّما فُرِض الزّوالُ من أجل نفيِ إمساكِ أحدٍ من دونِ اللّه لهما، إثباتًا لعجزِ الشُّركاءِ، وتأكيدًا لقدرةِ اللّه الواحدِ الأحد، فيتحقّقُ إمساكُ اللّه لهما في الإثبات، ونفيُ إمساكِ أحدٍ لهما من دونه، وبذلك يتحقّقُ الإنفرادُ بالإمساك والحفظ لنظامِ العالَم باللّه تعالى بأسلوبَي الإثباتِ والنَّفي معًا.

نكتةُ التّعبير بصيغةِ المُضيِّ في لفظِ الشَّرطِ:

المعاني الإشاريّةُ يُسلَك معها التّركيبُ البيانيُّ التّعريضيّ

الأصلُ في الفعلِ بعد (إنْ) الشَّرطيّة الواردة في قوله: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ﴾ أنْ يكونَ مضارعًا؛ لأنَّها للشَّرط في الاستقبالِ، ثمَّ هو المُتناغي معَ الأصلِ في استعمالِ (إنْ) من كونِ الشّرطِ فيها غيرَ مقطوعٍ بوقوعِه؛ كما تقولُ لصاحبِكَ: (إنْ تكرمْني أكرمْك)؛ وأنتَ لا تقطعُ بأنَّه يُكرمُك؛ فقولُه ﴿زَالَتَآ﴾ مستقبلٌ في المعنَى؛ وإنْ كانَ ماضيًا في اللّفظِ؛ وإنّما عُبِّر بلفظِ الماضي؛ لتصويرِ كمالِ قدرتِه تعالى؛ معَ كمالِ إنعامِه وإحسانِه على عبادِه؛ لأنَّ ترتُّبَ انفرادِ اللّه

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 328.

سبحانه بالإمساك على تقديرِ حصولِ الزّوال وفرْضِه أبلغُ مِن ترتُّبِه على كونِهِ في المستقبلِ.

سِرُّ تنزيلِ الجمعِ منزلةَ المفردِ:

كلُّ الأشياءِ كمًّا وكيفًا في التَّعلُّقِ بقدرةِ الله على حَدٍّ سواءٍ

في قوله تعالى: ﴿أَن تَزُولَآ﴾، وقولِه تعالى: ﴿زَالَتَآ﴾ أُسْنِدَ فعلُ الزّوالِ إلى ضميرِ السّماواتِ والأرضِ بألفِ التّثنيةِ؛ نظرًا إلى لفظِهما، لا إلى جميعِهما وأفرادِهما، و"على تأويلِ السَّماوات سماءً واحدةً"[1]، وفي قوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْسَكَهُمَا﴾ تسلَّطَ الإمساكُ على مجموعِهما، أي: على كونِهما شيئَيْنِ اثنيْنِ؛ جَرْيًا على التَّرقّي في الدِّلالةِ على عَلِيِّ الاقتدارِ الإلهيِّ على السَّماواتِ والأرضِ؛ فقد سبَق التَّعريفُ بقدرتِه تعالى بالجمعِ للسّماوات في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾، وهنا دلَّ تنزيلُ السّماواتِ منزلةَ السَّماءِ الواحدةِ؛ للدَّلالةِ على أنَّ اقتدارَه تعالى على إمساكِ السَّماوات كاقتدارِه على إمساكِ سَماءٍ واحدةٍ؛ كقولِه تعالى: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [لقمان: 28]، وهذا معنًى جديدٌ ليس في جمعِ السّماوات في الجملةِ السّابقةِ، وعلى الإفرادِ يَقوَى ظهورُ كمالِ إنعامِه وإحسانِه على عبادِه في هذه الجملةِ؛ بعدمِ زوالِهما، واستمرارِ حفظِهما وديمومَتِه، وأنَّه على مجرّدِ الفَرْضِ والتّقديرِ.

نكتةُ إسنادِ فعلِ الزّوالِ إلى ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾:

زوالُ السّماواتِ والأرضِ بيدِ اللهِ تعالى كما حَفِظَهما

أُسْنِدَ فعلُ الزّوال في قوله تعالى: ﴿أَن تَزُولَآ﴾، وقولِه سبحانه: ﴿زَالَتَآ﴾ إلى مجموعِ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾؛ تنبيهًا لطيفًا على كمالِ اقتدارِه سبحانه عليهِنَّ، وعلى كمالِ انقيادِهِنَّ له تعالى؛ لأنَّ زوالَهُما لا يكونُ إلّا بيدِ اللّه سبحانه؛ كأنَّ النّظْمَ الكريمَ أراد للمُتلقّي أنْ يستدلَّ بإمساكِه تعالى السّماواتِ والأرضَ على أنَّ الذي مِن شأنه أنْ يُزيلَهُما هو المُمسكُ لهُنَّ؛ فمسوِّغُ الإسنادِ "العلمُ بأنَّ اللّه هو الَّذي

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 329.

يُزيلُهما؛ لقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ﴾"[1]، "وإذ قد تحقَّقَ بالجملة السّابقة أنَّ اللّه مُمسِكُهما عنِ الزّوال عُلِم أنَ زوالهما المفروضَ لا يكونُ إلّا بإرادةِ اللّه تعالى زوالَهما، وإلّا بطلَ أنَّه مُمسِكُهما مِنَ الزّوال"[2].

نكتةُ استعمالِ ﴿إِنۡ﴾ ودلالتُها:

يستثمرُ النَّظمُ صـورَةَ اللّفظِ لتحقيق المعنى

الأداةُ ﴿إِنۡ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا﴾ نافيةٌ بمعنى: ما؛ وتظهر بلاغتُها في صورةِ لفظها؛ فهي كصورة (إنْ) الشّرطيةِ التي تدلُّ على قِلّة وقوع الشّرط بعدَها، أوْ نُدرته، ونحوِ ذلك؛ فيكونُ ذلك توكيدًا وتحقيقًا لنفي الإمساكِ؛ والقومُ المشركونَ في افتقارٍ إليه.

سِرُّ التَّعبير بصيغةِ المُضيِّ:

ما أمْرُ الإمساكِ إلّا كلمـــح البـصَر؛ أوْ هو أقربُ

في قولِه تعالى: ﴿إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا﴾ نُظِم الإمساكُ فعلًا ماضيًا؛ لأنَّ المقصودَ بيانُ قدرةِ اللّه تعالى وعظمته، والأدلُّ على كمالِها وتمامِها سرعةُ هذا الإمساكِ الدّالِّ على كمالِ إحاطته بهنَّ واقتداره عليهنَّ؛ وذلك هو المستفادُ مِنَ الماضي، المفيدِ لتحقُّق وقوعِ الإمساك بمجرّدِ حصولِه.

غرضُ تنكيرِ لفظِ ﴿أَحَدٖ﴾:

جاء لفظُ ﴿أَحَدٖ﴾ في قوله: ﴿إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ﴾ نكرةً في سياقِ النّفي؛ وقد دخلتْ عليها ﴿مِنۡ﴾ الزّائدةُ المفيدةُ توكيدَ الاستغراق والشُّمول، فأفادتِ العمومَ المؤكّد، ويدخلُ فيها في المقامِ الأوّلِ الأصنامُ، والمعنى: "لا يستطيعُ أحدٌ كائنًا مَن كانَ إمساكَهُما وإرجاعَهُما"[3].

دلالةُ القيدِ ﴿مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ﴾:

جاءَ القيد ﴿مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ﴾ صفةً للفظِ ﴿أَحَدٖ﴾ في قوله: ﴿إِنۡ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 328.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 327 - 328.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 328.

كلُّ ما يتصوّرُه العقلُ من دون الله فمسلوبُ القدرة في الحفظِ الكونيّ

﴿أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓ﴾، وحرف ﴿مِّنۢ﴾ دالٌّ على الابتداءِ، أي: أحدٍ كائنٍ من زمانٍ بعدَه؛ لأنَّ حقيقة (بعد) تأخُّرُ زمانٍ ﴿أَحَدٖ﴾ عن زمن غيرِه المضافِ إليه؛ و(البعديّة) هنا مجازٌ عن (المغايرة) بطريقِ المجازِ المرسَل؛ لأنَّ بعديَّة الزّمان المضافِ تقتضي مغايرةَ صاحبِ تلك البعديَّة؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَن يَهۡدِيهِ مِنۢ بَعۡدِ ٱللَّهِۚ﴾ [الجاثية: 23]، أي: غيرِ اللّه؛ فالضّميرُ المضافُ إليه: (بعد) عائدٌ إلى اللّه[1]، وما عليه النَّظْمُ مِنَ التّعبيرِ بالظّرفِ أبلغُ في الاستدلال؛ لأنَّه أعمُّ، فيدخل فيه كلُّ من هو كائنٌ ابتداءً من بعدِ اللّه تعالى، أي: كلّ ما يتصوّره العقلُ البشريُّ من بعد اللّه تعالى إلى قيام السّاعة، فإنَّ القدرةَ على الحفظ مسلوبةٌ عنه، ففيه إعجاز غيبيٌّ مخلوطٌ بالتَّحدّي القاهر للعباد، وفي الظّرفيّةِ دلالةٌ على أنَّ كلَّ الموجوداتِ منَ الأرضِ والسَّماوات متأخّرةٌ وجودًا عن ذاتِ المولى تعالى، الأوّلِ بلا ابتداء والآخرِ بلا انتهاء، فيكون دليلًا على عدمِ قدرة الإمساكِ لهما من بَعده إنْ زالتا؛ لأنَّ مَن كان غيرَ موجود حالةَ إمساكِهما؛ فإنّه غيرُ قادرٍ على الإمساكِ لهما بعدَ وجودِه المتأخِّرِ عن وجودِهما؛ إذِ المخلوقاتُ بأسرِها سماويّةً أوْ أرضيّةً مُفتقرةٌ إلى المُمسِك لهما كافتقارِهما.

بلاغةُ التّعليل بجملةِ التّذييل:

صفاتُ اللّه رحمةٌ بالأكوانِ دافعةٌ لفواجعِ الزّمان

فُصِل قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا﴾ عمّا قبلَه؛ لأنَّه تعليلٌ، ولذلك أُتبِعَ بوصفِ اللّه تعالى بالحِلْم على عبادِه والمغفرةِ لأخطائِهم؛ لما تشملُهُ صفةُ (الحليم) من حِلْمِه على المؤمنينَ أنْ لا يُزعجَهم بفجائعَ عظيمةٍ، وعلى المشركين بتأخيرِ مُؤاخذتِهم؛ فإنَّ التّأخيرَ للعذابِ من أثَرِ الحِلْم، وما تقتضيه صفةُ (الغفور) من أنَّ في الإمهال إعذارًا للظّالمين لعلَّهم يَرجعون[2]، وفي التّعليلِ المؤكّدِ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 329.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 329.

إشارةٌ إلى أنَّ إمساكَ اللّه لهما وعدمَ اضمحلالِ النّظامِ الكونيِّ راجعٌ لإرادتِهِ المحضةِ، وأنَّ ما أقدم عليه المشركونَ من عبادةِ غيره تعالى محلُّ سخطٍ وعدم رضا، ولولا أنَّه حليمٌ غفورٌ لاختلَّ النّظامُ الكونيُّ ولفسَدَ، وكأنَّ النّظامَ بذاته يعقلُ ولا يرضى بذلك الشّركِ والذّنبِ العظيم.

نكتةُ ذكْرِ فعلِ الكونِ الماضي:

حِلْمُ الله بعبادِه باقٍ، وغفرانُه محيطٌ بهم

ذُكر فعلُ (الكون) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾، ولم يقل: (إنه حليم غفور)؛ وهذا يُحرِّكُ لفقْهِ علّة ذكرِها، وهو "إفادةُ تقرُّرِ الاتِّصافِ بالصّفتيْنِ الحَسَنتيْنِ"[1]؛ إذِ اللّه ﷻ في جميع أحواله حليمٌ بعباده، غفورٌ لهم، والمُضيُّ في ﴿كَانَ﴾ ليس على ظاهره؛ لأنَّ الوصفَ إذا أُسنِدَ إلى اللّه مقترنًا بـ﴿كَانَ﴾ تجرَّدَت مِنَ الزّمان، وكان معناه: كان حليمًا غفورًا، ولا يزال كذلك؛ فهو كذلك أزلًا وأبدًا، ولكِنَّ هذه الصّيغةَ في الظّاهر تُحقِّقُ المعنى وتؤكِّدُه وتحسِمُه؛ فهي تشيرُ إلى ثبوتِ صفات الجلال أزَلًا، وما كان أزليًّا فإنّه باقٍ أبدًا؛ إذ كلُّ ما ثبتَ قِدمُهُ استحالَ عدمُهُ.

نكتةُ اقترانِ صِفتَيِ الحِلْمِ والمغفرةِ:

تأخيرُ العقوبةِ حِلْمٌ وإمهالُ المُذنبِ مَغفرةٌ إلى حين

لمّا كانَ في ذِكْرِ إمساكِ السَّماوات والأرض عنِ الزّوال بعدَ الإطنابِ في مَحاجَّةِ المشركين، وتفظيعِ غرورِهم تعريضٌ بأنَّ ما يَدّعون إليه هو مِنَ الفظاعةِ، بحيثُ يُزلزلُ الأرضينَ، ويُسقط السَّماوات كِسَفًا؛ لولا أنَّ اللّه أرادَ بقاءهما لحِكْمةٍ؛ كما قال: ﴿لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾﴾ [مريم: 89 - 90] أتْبَعَه القرآنُ بالتّذييلِ بوصْفِ اللّه تعالى بـ(الحِلْم والمغفرةِ) في قوله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ بما تشملُه صفةُ (الحليم)؛ مِن حِلْمِه تعالى بالمؤمنينَ وعدم إزعاجِهم بفجائعَ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 329.

عظيمةٍ، وبالمشركينَ وعدمِ تعجيلِ مُؤاخَذتِهم؛ فإنَّ التّأخير مِن أثَر الحِلْم، وما تقتضيه صفةُ (الغفور) مِن أنَّ في الإمْهالِ إعذارًا للظّالمين؛ لعلّهم يَرجعون[1].

دلالةُ صيغةِ المُبالغة:

لا أحلمَ منَ الله تعالى ولا أستر منه

جاءتْ صفتا (الحِلْم والمغفرة) بصيغتَيْ مبالغةٍ على وزن (فعيل)؛ لتصويرِ عظيمِ الامتنان والإحسان في ذاتِهِ كيفًا وكمًّا؛ بالنّظر إلى الأفراد الَّذين يصدُق عليهم حِلْمُ اللّه ومغفرته، وبذلك يتناسقُ كمالُ رحمتِهِ ومغفرتِهِ بكمالِ قُدرته؛ إذ شأنُ القادرِ على الإمساكِ بالنّظامِ الكونيِّ، الذي لا يقدرُ أحدٌ على الإمساكِ به أنْ يتّصفَ بكمال الحلمِ والمغفرةِ التي لا يتّصفُ أحدٌ بهما على ذلك الكمالِ المطلق، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ مَن قدَرَ على العقوبة أنْ يتّصفَ بالحلم والمغفرة والعفوِ عندَ الإساءة، فذلك كمالٌ ينبغي التّحلّي به.

نكتةُ حذفِ العطفِ بينَ الاسمينِ الجليلَيْنِ:

أسماءُ اللهِ الحسنى تُشيرُ إلى ذاتٍ واحدةٍ في جميعِ صفاتها

جاء اسما (الحليم والغفور) في قولِه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ مِن غيرِ عاطفٍ دالٍّ على المغايرة؛ لأنَّ "الأوصافَ الجاريةَ على اللّه - ﷻ - جاريةٌ مجرى الأسماء المترادفة، وفي هذا إشارةٌ إلى وحْدتها، وأنَّ أبرزَ ما فيها هو الدّلالةُ على الذات التي لا تتعدَّدُ، وهذا ملحظٌ جيِّدٌ في الاستعمالات المبيّنة؛ فقد لوحِظَ في دوران الكلام في الأفواهِ أنَّ صفاتِ ذي الجلال لا تَجري في السّليقةِ والاستعمال مجرى غيرِها؛ فإذا كان العطفُ قليلًا في صفاتِ المخلوقين فإنّه أقلُّ مِنَ القليل في صفاتِ الخالِق"[2].

نكتةُ تقديمِ الحلْم على المغفرة:

الحِلمُ كالعلَّةِ والمغفرةُ كالثَّمرةِ

قُدِّم وصفُ الحِلْم على وصفِ المغفرة في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 329.

(2) محمد محمد أبو موسى، دلالات التراكيب: دراسة بلاغية، ص: 295.

حَلِيمًا غَفُورًا﴾؛ لأنَّ الحِلْمَ يقتضي المغفرةَ، فقُدِّم ما هو كالعلّة على ما هو كالثّمرة، ونظرًا إلى ترتيبِ الصّفتيْنِ في الواقعِ بالنِّسْبة للنّاس؛ فالحِلْمُ يَسبقُ المغفرةَ؛ والقرآنُ يُخاطبهم بما يَعهدونَهُ ويَعرفونَه، بقي أنَّ التّنكير للاسمينِ الجليلينِ أفادَ تفخيمًا لهما معَ كونِهما على وزنٍ من أوزان المبالغة، لبيانِ عظيمِ حِلْم اللّه بمخلوقاته، وكبيرِ مُسامحتِه وسَتره لهم على عظيم ذنوبهم، التي يدخل فيها الشّركُ دُخولًا أوليًّا؛ إذ يحلُمُ ويُشكَرُ غيرُهُ، ويَستُرُ ويُعبَدُ مَن دونَه!

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الإمساكُ والحِفظ:

الإمساكُ من صوَر الحفظِ، والحفظُ غايتُهُ

تدور مادّةُ (الإمساك) على حبْس الشيء أوْ تحبُّسِه؛ فالبخيلُ مُمْسِكٌ، وإمساكُ الشّيء: التّعلّقُ به، وحفظُه، ومادّةُ (الحفظُ) تدورُ على مراعاةِ الشيء؛ يُقال: حفِظْتُ الشيءَ حِفْظًا، والحِفْظُ يُستعمَلُ في كلِّ تفقُّدٍ وتعهُّدٍ ورعايةٍ؛ والإمساكُ قد يكون مِن صوَر الحفظ، والحفظُ قد يكون غايةً لإمساكِ الشّيء[1]، ونتيجةً لعلاقةِ التّلازُم بينَهما فقد يُكنَّى بالمَسْك عنِ الحِفْظ.

الحِلْم والصَّبر:

الإمهالُ النّاتِجُ عنِ الصَّبْرِ غيرُ الإمهالِ النّاشئِ عنِ الحِلْمِ

أصلُ (الحِلْمُ) في العربيَّة اللّينُ، والحِلْمُ هو الإمهال بتأخير العقاب المُستحَقِّ، والحِلْمُ مِنَ اللّه تعالى عنِ العُصاة في الدُّنيا فعلٌ يُنافي تعجيلَ العقوبة مِنَ النِّعمة والعافية، ولا يُقال لتارك الظُّلْم: حليمٌ؛ إنّما يُقال: حلُم عنه؛ إذا أخَّر عقابَه، أو عفا عنه، ولو عاقبَه كان عادلًا، وقال بعضُهم: الحِلْمُ فيه أناةٌ وإمهالٌ.

والصَّبْرُ: حَبْسُ النّفْسِ لمُصادفةِ المكروه، وصبَر الرّجلُ: حبَس نفسَه عن إظهار الجزع، ولا تجوز الصّفةُ على اللّه تعالى بالصّبر؛

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات: (حفظ) و(مسك).

لانَّ المَضارَّ لا تلحقُه، وتجوز الصّفةُ عليه بالحِلْم؛ لأنّه صفة مدحٍ وتعظيم، وإذا قال قائلٌ: اللّهمّ حِلْمَك عنِ العُصاة، أي: إمهالك: فذلك جائز على شرائط الحِكْمة مِن غير أنْ يكون فيه مَفْسَدةٌ، وإمهالُ الله تعالى إيّاهم مظاهرةٌ عليهم[1]، والحاصلُ أنَّ الصّبر أمرٌ راجعٌ إلى النّفس بتحمُّلِها الصِّعابَ، والحلمَ راجعٌ إلى غير النّفس بالعفوِ والصّفحِ والإمهال.

المغفرةُ والعفوُ:

المغفرةُ تدلُّ على السَّتر، والعفوُ يدلّ على المَحو

(العفوُ): تركُ العقاب على الذَّنب، و(المغفرةُ): تغطية الذّنب بإيجاب المثوبة؛ ولذلك كثُرتِ المغفرةُ مِن صفات الله تعالى دونَ صفاتِ العباد؛ فلا يُقال: استغفرِ السّلطانَ؛ كما يُقال: استغفرِ اللّهَ، وقيل: العفوُ إسقاطُ العذاب، والمغفرةُ أنْ يَستُر عليه بعد ذلك جُرْمَه؛ صونًا له عن عذابِ الخِزْيِ والفضيحة؛ فإنَّ الخلاصَ مِن عذاب النّار إنّما يُطلَبُ إذا حصَلَ عقيبَه الخلاصُ مِن عذابِ الفَضيحة؛ وفي العفوِ مبالغةٌ ليسَتْ في الغفور؛ فإنَّ الغفران يُنبئ عنِ السّتر، والعفوَ يُنبئ عنِ المحو؛ وهو أبلغُ مِنَ السّتر؛ لأنَّ السّتر للشّيءِ قد يحصُلُ مع إبقاء أصلِه؛ بخلاف المحْو؛ فإنَّ إزالتَهُ جملةً ورأْسًا[2].

(1) معجم الفروق اللغوية الحاوي لكتاب أبي هلال العسكري، ص: 197 - 200.
(2) معجم الفروق اللغوية الحاوي لكتاب أبي هلال العسكري، ص: 363 - 364.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع والأربعون،
سورة فاطر من الآية 15 إلى سورة يس الآية 50
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2025م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2025م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع والأربعون، سورة فاطر من الآية 15 إلى سورة يس الآية 50
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 47 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-731-00-9
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 47 : المجلد السابع والأربعون، سورة فاطر من الآية 15 إلى سورة يس الآية 50.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-731-00-9
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-0968178 بتاريخ 2025/01/23م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»